واستطلاع الجوانب التكنولوجية في عمليات إعادة التحويل الصناعي التي قد تكون لها ضرورة اقتصادية خلال عملية التكامل ،

١ - تنوه بما لعمليات التكامل فيما بين البلدان النامية من أهمية جوهرية بالنسبة إلى المجتمع الدولي عامة ، وبوجه خاص بالنسبة إلى تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ؛

٢ - تقرر أنه ينبغي ، في سياق التنقيح القادم للخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٢ - ١٩٩٧ الذي سيجري في عام ١٩٩٢ ، إيلاء اهتمام خاص للأنشطة التي تشجع التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية ، وتوصي بإدراج هذه الأنشطة كبرامج فرعية مستقلة في إطار إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجان الإقليمية ، حسب الاقتضاء ، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، مع مراعاة ضرورة التنسيق وتجنب الازدواج ؛

٣ - تطلب إلى اللجان الإقليمية أن تساهم ، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في تحديد وإعداد وتنفيذ مشاريع خاصة بتيسير التكامل الاقتصادي ، وأن تعرضها على المانحين الثنائيين والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية للنظر فيها ؛

٤ - تدعو جميع الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية إلى دعم هذه المبادرات ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً بشأن التقدم المحرز في هذا القرار .

الجلسة العامة ٧٦
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤٦/٤٦ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٩٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، فضلاً عن القرارات الأخرى في مجال التعاون في ميدان التنمية الصناعية ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام[١٣] ولاسيما الفقرتين ٢ و ٤ منه ،

١ - تحيط علماً مع التقدير بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ؛

٢ - تلاحظ باهتمام اقتراح المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[١٤] بإجراء دراسة عن هيكل التصنيع العالمي من خلال المنظور الطويل الأجل على سبيل الإسهام في التقييم الشامل للتنمية الصناعية في البلدان النامية واحتياجاتها إلى هذه التنمية ، وتوصي بأن يقوم مجلس التنمية الصناعية بالنظر في هذا الاقتراح في دورته المقبلة وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ؛

٣ - تكرر طلبها إلى الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية أن يقدما التقريرين المشار إليهما في الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٦/٤٥ في الوقت المناسب الذي يتيح نظر الجمعية العامة فيهما في دورتها السابعة والأربعين ؛

٤ - تقرر أن تنظر في البند المعنون " التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية " مرة كل سنتين اعتباراً من الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

الجلسة العامة ٧٦
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤٧/٤٦ - تقديم المساعدة لتحقيق الانتعاش في ليبريا وتعميرها

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٢/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضاً إلى بيان مجلس الأمن المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بشأن الحالة في ليبريا ، الذي رحب فيه المجلس ، في جملة أمور ، بالمبادرة الإقليمية للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ودعا إلى تقديم الدعم الدولي للجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع هناك ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ليبريا[١٥] ،

وإذ تلاحظ أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتقديم المساعدة للاّجئين الليبريين ، فإن الحالة المتعلقة بالمشردين والعائدين لاتزال مُقْلِقَة ،

---

(١٣) A/46/455-E/1991/141 .

(١٤) انظر : E/1991/L.30 ؛ انظر أيضاً : A/46/455-E/1991/141 .

(١٥) A/46/403 .

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق ما للصراع الدائر من آثار مدمرة على الاقتصاد الليبري والحاجة الملحّة إلى إنعاش قطاعات المجتمع الأساسية كي تعود الأحوال الطبيعية إلى نصابها ،

وإذ ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً في الجلسة الرابعة للجنة الخمسة والأعضاء الآخرين في اللجنة الدائمة للوساطة التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، المعقودة في ياموسوكرو ، كوت ديفوار ، بشأن التجميع الفوري للمحاربين في معسكرات ونزع سلاحهم وعقد انتخابات ديمقراطية[١٦] ،

١ - تعرب عن امتنانها للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت ولاتزال تستجيب للنداءات الموجهة من حكومة ليبريا والأمين العام لتقديم المساعدة الطارئة ؛

٢ - تعرب أيضاً عن امتنانها للأمين العام لجهوده في تعبئة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات للعمل على تقديم المساعدة الطارئة إلى ليبريا ، وتحث على مواصلة تقديم هذه المساعدة ، حسب الاقتضاء ؛

٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم إلى ليبريا المساعدة التقنية والمالية والمادية لإعادة اللاجئين والعائدين والمشردين الليبريين إلى بلدهم وتوطينهم ، ولتأهيل المحاربين وأسرهم كما نصت على ذلك خطط العمل الوطني ، الأمر الذي يُشكل عناصر هامة لتيسير إجراء انتخابات ديمقراطية في ليبريا ؛

٤ - تطلب أيضاً إلى المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الكافية للبرامج والمشاريع المحددة في تقرير الأمين العام[١٥] ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة وأن يُعبىء المساعدة المالية والتقنية والمادية اللازمة لإنعاش ليبريا وتعميرها ؛

(ب) أن يضطلع ، بالتعاون الوثيق مع سلطات ليبريا ، بتقييم شامل للاحتياجات ، بهدف الشروع في أقرب فرصة ممكنة في عقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين من أجل إنعاش وتعمير ليبريا ، وذلك كأساس لاستئناف عملية التنمية في أسرع وقت ممكن ؛

٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧٦
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

(١٦) البلاغ الختامي للجلسة الرابعة للجنة الخمسة بشأن الأزمة الليبرية ، المعقودة في ياموسوكرو ، كوت ديفوار ، في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ .

٤٦/١٤٨ - أزمة الديون الدولية والتنمية : تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٤١/٢٠٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٤٢/١٩٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٤٣/١٩٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٤٤/٢٠٥ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٤٥/٢١٤ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ٤٥/١٩٩ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً[٦] ،

وإذ تحيط علماً بقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٩٦ (د - ٣٨) المؤرخ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١[١٧] ،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز في إطار التطورات الأخيرة في استراتيجية الديون الدولية المتطورة ، التي تشمل تخفيض الديون وتخفيض خدمة الديون كعنصرين رئيسيين ،

وإذ ترحب أيضاً بالإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخراً لتخفيض أو إلغاء الديون الثنائية الرسمية التي تدين بها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل لدعم جهود تلك البلدان في سبيل التكيف تحقيقاً لاستقرار اقتصاداتها ،

وإذ تشدد على الحاجة إلى الاتفاق على الإسراع بتنفيذ المبادرات والتدابير التي اتخذت مؤخراً عملاً على تخفيض حجم الديون الخارجية وتخفيض خدمة الديون وتخفيف عبء الديون ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة لصياغة وتنفيذ مقترحات مبتكرة وجريئة لمعالجة مشاكل الديون ، من قبيل المبادرات المتخذة بموجب شروط تورونتو ، وشروط ترينيداد ، والمبادرة الهولندية ، والمبادرة الفرنسية ، وشروط هيوستن ، ومبادرة الاقتصاد الحر للأمريكتين ،

(١٧) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/46/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني - ألف .